

تعميد «سوتشي» بالنار

عبد المنعم علي عيسى

السورية أواخر العام ٢٠١٦.

«٥» والذي تشكل مرة النعمان قفزته الثانية بعد خان شيخون، فيما الثالثة ستكون في سراقب التي ستعني السيطرة عليها تأميناً تاماً للطريق وبشكل نهائي، وهذا المسار برتمه يمثل أبرز بنود الاتفاق المعلن عنه في سوتشي سابق الذكر، أما خطواته الميدانية فهي تعني بشكل مؤكد تطبيقاً لذلك الاتفاق بالنار بعد أن تعذر تطبيقه برفع أعضان الزيتون، المؤكد وفق المعطيات الراهنة هو أن الطريق لذلك المسار يبدو ممهداً لوصوله إلى غاياته المرجوة منه انطلاقاً من مؤشرات عديدة أبرزها هو أن الفصائل المسلحة في إدلب لن تستطيع الصمود طويلاً ما لم تلتق دعماً عسكرياً ولوجسئياً مضاعفاً الأمر الذي يبدو ممهداً لوصوله إلى غاياته المرجوة تبدو أفقره، وفق احتياجات المرحلة الراهنة، وكأنها تقوم بعملية عكسية لما قامت به قبل ثماني سنوات عندما كانت تعمل على استقدام المسلحين من تونس وليبيا ودول أخرى إلى سورية، فالقطاع اليوم تبدو محطة انطلاقاً من إدلب السورية باتجاه ليبيا ولربما موروراً بتونس وفق ما أشارت إليه زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى تونس في ٢٥ من الشهر الجاري، فيما تؤكد تقارير، من بينها تأكيدات للمرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض، أن أنقرة أقامت في غفرين وبلدات أخرى مراكز لنقل مقاتلين من إدلب إلى ليبيا بدعم وتمويل قطريين. كل ما تسمى إليه أنقرة الآن، أو بمعنى أدق كل ما تستطيع فعله، هو بذل أقصى الجهود السياسية لتفادي سقوط إدلب أو عودتها للسيادة السورية، وهو فعل سيكون على قائمة مطالب أردوغان عندما سيلتقي بظنيره الروسي في اسطنبول في ٨ من الشهر المقبل، وهي في سعيها ذاك لا تبدي معانعة لتطبيق اتفاق

الشوري أواخر العام ٢٠١٦. شهد ملف إدلب أعلى درجات الحرارة التي سجلها ميزانه الحراري منذ خروج المدينة عن سيطرة الجيش السوري أواخر العام ٢٠١٥ في غضون الأشهر الثلاثة الماضية، والمؤكد أن تلك السخونة كانت لها أسباب أو موجباتها العديدة، لكن المؤكد أيضاً أن من بينها تلك التطورات التي كان يشهدها ملف شرق الفرات والتي كانت تبدي هي الأخرى وكان هذا الأخير ماضٍ نحو سخونة لا تقل في درجات حرارتها عن نظيرتها في الشمال السوري، والراجح هو أن ذلك الملف، أي ملف إدلب، سيشهد في أسابيعه المقبلة درجات من السخونة أعلى من تلك التي شهدتها حتى الآن، ولربما يكفي للدلالة على ذلك مؤشرات اثنان أولهما تصريح وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم الذي نقلته عنه قناة «روسيا اليوم» في ٢٤ من كانون الأول الجاري والذي قال فيه: إن «اتفاق سوتشي بين روسيا وتركيا قد أخفق لأن أنقرة لم تف بالتزاماتها، وأن الخيار في إدلب بات خياراً عسكرياً بحتاً»، واثنيهما هو طبيعة الرد الروسي على النداءات التركية بوجوب تطبيق فوري لإطلاق النار، والملاحظ فيه، أي في الرد الروسي، أنه جاء بارداً على صيغة أن موسكو ستعمل كل ما بوسعها لتحقيق وقف فوري لإطلاق النار في إدلب ومحيطها، والمؤكد هو أن أنقرة قد التقت الإشارة كما ينبغي لها التقاطها الأمر الذي يؤكدّه تمديد الوفد التركي لبقائه في موسكو لثلاثة أيام بعد أن وصلها والجيش السوري على مسافة أقل من عشرة كيلومترات عن معرة النعمان، الأمر الذي عنى أن هجوم الجيش قد بدأ ليستمرو وهو لن يتوقف قبيل السيطرة على الطريق الدولي المعروف باسم «أم

مضى أكثر قليلاً من خمسة عشر شهراً على توقيع اتفاق سوتشي التركي الروسي الخاص بإدلب، وفي غضونهما كانت هناك حال من التوسان التركي المتأرجح ما بين الوعود بالتطبيق «الذي يحتاج لوقت» وفقاً لتوصيفات العديد من المسؤولين الأتراك التي أطلقوها على امتداد تلك المراحل، ويستوي في ذلك إطلاقها للإعلام أو في ردهات الغرف المغلقة أيضاً، وبين محاولات الهروب من تلك الوعود عبر تسويق رهاب «الأزمة الإنسانية» التي يمكن أن تخلفها العمليات العسكرية اللازمة بالضرورة كفضل لا غنى عنه لتطبيق الاتفاق بعدما تعثرت كل الحلول البديلة، وما بينهما، أي ما بين الوعود والهروب منها، كانت أنقرة تطرح المقايضات من شتى الأنواع والأثمان بفعل مؤثرات عدة من نوع الشعور التركي بعدم القدرة على حمل «كل البطيخات» في يد واحدة، الأمر الذي كان يدفع بالنظام التركي للجوء إلى «الميزان» لتحديد أي من هذين هو الأثمن وفق معايير هذا الأخير.

في المرحلة الممتدة ما بين الإعلان عن اتفاق سوتشي في أيلول من العام ٢٠١٨ واليوم، تلونت العلاقة التركية الروسية بالكثير من الصياغ في لمفات عدة، لكن الصياغ القائم تحديداً كان هو الناظم لتلك العلاقة في الملف الخاص بإدلب الذي كان يشهد توترات ظاهرة للعيان، وإن كانت خواتيمها دائماً تمضي نحو وعاء المصالح الكبرى الذي كان قادراً يوماً ما على جب تلك التوترات أو ضمان إبقائها تحت الوسادة لتشرق من بعدها صباحات تصالحية تؤدي إلى مزيد من التعديلات في مشهد الشمال السوري، والجدير بالذكر هنا هو أن تلك التعديلات كانت قد أتت بمرور الوقت إلى اجتزاء الانجاز الاستراتيجي الذي تحقق بعودة حلب إلى السيادة

أهالي الحسكة والقامشلي يأملون خلاص سورية من الإرهاب في العام الجديد



أهالي الحسكة يزينون شوارع مدينتهم بأشجار الميلاد (سانا)

وكالات

ازدانت شوارع وشرفات المنازل والساحات العامة في مدينتي الحسكة والقامشلي بالزيينة والأضواء، استعداداً لاستقبال عام جديد يحمل الأمل بخلاص سورية من الإرهاب ورجسه وتحريرو الأراضي التي يحتلها النظام التركي وعودة الحياة إلى طبيعتها. وذكرت وكالة «سانا»، أن شارع فلسطين في مدينة الحسكة ازدحم بحركة المتسوقين وصيحات الباعة، حيث يعتبر مركزاً للتسوق بكل ما يلزم للاحتفال بعيد رأس السنة. وأكد الشاب عبد مطر، أن نحر الإرهاب وعودة الأمن والاستقرار لربوع الوطن هو الفرح الحقيقي، وأضاف: «نحن واثقون من قدرة الجيش العربي السوري على تحقيق النصر وطرده كل محتل وما هي إلا مسألة وقت». وشيحات الباعة، حيث يعتبر مركزاً للتسوق بكل ما يلزم للاحتفال بعيد رأس السنة. وأكد الشاب عبد مطر، أن نحر الإرهاب وعودة الأمن والاستقرار لربوع الوطن هو الفرح الحقيقي، وأضاف: «نحن واثقون من قدرة الجيش العربي السوري على تحقيق النصر وطرده كل محتل وما هي إلا مسألة وقت».

الوحيد والحامل الحقيقي لكل القضايا الوطنية فكل عام وجنودنا البواسل بألف خير وتمنياتها بالشفاء العاجل للجرحى والرحمة والخلود لشهداء الوطن». من جهتها مثال عوض وبارا سلامة كانت أمنية، بأن يعم الأمن والأمان ربوع سورية لتعود إلى سابق عهدها ومشاركة الشباب ولاسيما الجامعيين طموحاتهم وآمالهم وتطلعاتهم العلمية والدراسية لمساعدتهم على الاستقرار الحياتي والمساهمة في بناء سورية، على حين الوضع المعيشي وخفض أسعار المواد المختلفة كانت أمنية أحمد عبد الله الذي يرى أن القضاء على الإرهاب في كل سورية مقدمة لتعافي الاقتصاد السوري والنهوض به من جديد وتحسين الوضع المعيشي. أما في القامشلي، فقد عرضت المحال التجارية أنواعاً مختلفة للزيينة وأشجار الميلاد وملايين بابا نويل للأطفال، حيث يوظف الشباب ميلاد توما من أهالي المدينة كعادته على تحضير كل ما يلزم لاستقبال عام جديد يمتنى أن يكون عام نصر وإعمار.

الوطن - وكالات

اعتبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أن «مسيرة الحل السياسي في سورية، بدأت بفضل الجهود المشتركة لموسكو وأنقرة»، في وقت بحثت فيه المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل معه ومع رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان الوضع في سورية.

وقال بوتين، في برقية تهنئة بعثها لرئيس النظام التركي، بمناسبة حلول عيد رأس السنة الميلادية، في بيان صادر عن الكرملين، حسب وكالة «الأناضول» التركية: إن «مسيرة الحل السياسي في سورية، بدأت بفضل الجهود المشتركة لأنقرة وموسكو»، مشيراً إلى أن موسكو وأنقرة تتعاونان في سورية للقضاء على التنظيمات الإرهابية.

وأوضح بوتين، أن تركيا وروسيا حققتا نجاحات كبيرة في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية للعلاقة والتي تعود بالفائدة لكلا الطرفين، وعلى رأسها مشاريع في الطاقة والتقنيات العسكرية. وأشار إلى أنه تم تحديد مجالات جديدة واعدة لتطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين روسيا وتركيا، لافتاً إلى أن عام ٢٠٢٠ سيشهد إحياء للذكرى المئوية لانطلاق العلاقات الدبلوماسية بين بلاده وتركيا، وقال: «إنني (بوتين) على ثقة بأن عام ٢٠٢٠، سيحقق لنا مكاسب جديدة من شأنها تعزيز التعاون القائم بين الجانبين».

على خط مواز، قال متحدث باسم الحكومة الألمانية، حسب وكالة «رويترز»: إن «المستشارة أنجيلا ميركل بحثت الجهود الرامية للتوصل إلى حل دبلوماسي للصراع الليبي خلال

اتصالين هاتفيين منفصلين مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين».

وبين المتحدث، أنه تم الاتفاق على الحديث مرة أخرى لتعزيز الجهود الدبلوماسية، موضحاً أن ميركل بحثت أيضاً التطورات في سورية مع بوتين وأردوغان خلال المكالمات اللتين أجريتا يوم الأحد الماضي.

في الأثناء، نشرت وزارة الخارجية الروسية على صفحتها الرسمية بياناً نقله موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني عرضت فيه النتائج الرئيسية لعملها طوال العام الماضي، وبيّنت فيه أن جهود السياسة الخارجية لروسيا تركّزت على وقف تصاعد التوتر الدولي وبناء تعاون متنوع مع البلدان والتكتلات التي أبدت استعداداً متبادلاً لتطوير العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة.

وأوضحت الخارجية الروسية أن السياسة الخارجية اتبعت خط ضمان سيادة القانون الدولي والحفاظ على الدور الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة في السياسة العالمية، من أجل البحث عن حلول سلمية للصراعات والحد من المواجهات حول العالم. وبيّنت الوزارة، أنه في سورية، استمرت الجهود الحثيثة لاستقرار الوضع في البلاد، وحل المشكلات الإنسانية الملحة، ودفع عملية التسوية السياسية للأزمة، موضحة أنه في هذا الإطار حافظت الخارجية الروسية على تعاون وثيق مع كل من إيران وتركيا في إطار منصة أستانا. وأشارت إلى أنه ومن خلال المساهمة الحاسمة للدول الضامنة، تم تشكيل

ميركل بحثت معه ومع أردوغان الوضع فيها بوتين: مسيرة الحل السياسي في سورية بدأت

اتصالين هاتفيين منفصلين مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين».

وبين المتحدث، أنه تم الاتفاق على الحديث مرة أخرى لتعزيز الجهود الدبلوماسية، موضحاً أن ميركل بحثت أيضاً التطورات في سورية مع بوتين وأردوغان خلال المكالمات اللتين أجريتا يوم الأحد الماضي.

في الأثناء، نشرت وزارة الخارجية الروسية على صفحتها الرسمية بياناً نقله موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني عرضت فيه النتائج الرئيسية لعملها طوال العام الماضي، وبيّنت فيه أن جهود السياسة الخارجية لروسيا تركّزت على وقف تصاعد التوتر الدولي وبناء تعاون متنوع مع البلدان والتكتلات التي أبدت استعداداً متبادلاً لتطوير العلاقات القائمة على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة.

وأوضحت الخارجية الروسية أن السياسة الخارجية اتبعت خط ضمان سيادة القانون الدولي والحفاظ على الدور الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة في السياسة العالمية، من أجل البحث عن حلول سلمية للصراعات والحد من المواجهات حول العالم. وبيّنت الوزارة، أنه في سورية، استمرت الجهود الحثيثة لاستقرار الوضع في البلاد، وحل المشكلات الإنسانية الملحة، ودفع عملية التسوية السياسية للأزمة، موضحة أنه في هذا الإطار حافظت الخارجية الروسية على تعاون وثيق مع كل من إيران وتركيا في إطار منصة أستانا. وأشارت إلى أنه ومن خلال المساهمة الحاسمة للدول الضامنة، تم تشكيل

الجيش يرد على اعتداءات الاحتلال التركي

وإرهابيه ويستهدف مقراتهم غرب تل أبيب

الوطن - وكالات

استهدف الجيش العربي السوري موقعاً لمرتزقة الاحتلال التركي في شمال البلاد بعد تعرض مواقع له قرب الطريق الدولي (إم ٤) للاعتداء من قبل الاحتلال وإرهابيه. وذكرت وكالة «هاوار» الكردية للأنباء، أن الجيش السوري استهدف بالأسلحة الثقيلة مقرات لمرتزقة الاحتلال التركي في قرية فارس غربي مدينة تل أبيب، بعد عدوان للاحتلال التركي استهدف مواقع لقوات الجيش جنوبي الطريق الدولي (إم ٤) أدت لتدمير ٣ عربات عسكرية، واستشهاد وجرح عدد من عناصره، وفق الوكالة.

ومع إعادة انتشار قوات الجيش بالاتفاق مع «قوات سورية الديمقراطية - قسد» شمال شرق سورية، للدفاع عن المنطقة في وجه عدوان النظام التركي الذي شنه في التاسع من شهر تشرين الأول الماضي، شهدت المنطقة اشتباكات بين الجانبين وقصفاً متبادلاً.

من جهة ثانية، اعتقلت ميليشيا «الأسايش» التابعة لميليشيا «قوات سورية الديمقراطية - قسد» ممثل الحزب الشيوعي في الحسكة، رakan خطيب، وعضو نقابة المعلمين مع عدد من النقابيين.

وذكرت مواقع داعمة للتنظيمات الإرهابية والمعارضات أن القاء القبض على خطيب ورفاقه، جاء بسبب توجههم إلى مدينة المالكية



وحدات من الجيش السوري في الشمال البلاد، (أ ف ب - أرييف)

بعد دماهم منزلهم، وجرى اقتيادهم إلى جهة مجهولة. وأعلنت منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف»، في بيان أنها وقّعت أكثر من ١٠ آلاف انتهاك ضد الأطفال في بلدان مختلفة من العالم خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩، مقابل توثيق أكثر من ٢٤ ألف انتهاك خلال عام ٢٠١٨. وأكد، وفق وكالة «الأناضول» التركية، وشملت الانتهاكات التي وقيقتها «اليونيسيف» بحق الأطفال «القتل والتشويه والعنف الجنسي والاختطاف وحرمان وصول

شرق مدينة الرقة، وقاموا بتجريحها عند مرور دويبة «قسد» ما أدى إلى مقتل وجرح ستة من مسلحيها. وتشهد مناطق سيطرة «قسد» عموماً هجمات من قبل مجهولين استهدفت دوريات ومقرات الأخيرة وأوقعت خسائر بشرية في صفوفها. في غضون ذلك، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أن «قسد» وبدعم من طائرات «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن بزريرة محاربة الإرهاب، اعتقلت أشخاصاً في بلدة البجيرة في ريف دير الزور الشرقي، وذلك

للقيام بنشاط تقابي، وهو ما تحظره ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية، مشيرة إلى أن المعتقلين الآخرين هم حسن محمد حسن، وخالد العلي، وإبراهيم السليمان، وشخص خامس يدعى «أبو عيسى». على صعيد متصل، قتل مسلحان من ميليشيا «قسد» وأصيب أربعة آخرون بجروح في انفجار عبوة ناسفة، في ريف الرقة، وفق ما نقلت مواقع الكترونية معارضة عن مصادر محلية، أوضحت، أن مجهولين زرعوا عبوة ناسفة على الطريق المؤدي إلى قرية حوس،

المساعدات الإنسانية وتجنيد الأطفال والهجمات على المدارس والمستشفيات». وقالت اليونيسيف في بيانها: إن «عدد البلدان التي تعاني من النزاعات هو الأعلى في هذا العام منذ اعتماد اتفاقية حقوق الطفل سنة ١٩٨٩، وصدت المنظمة بحسب بيانها أكثر من ١٧٠ ألف انتهاك لحقوق الطفل خلال العقد الأخير (٢٠١٠-٢٠١٩) أي بمعدل ٤٥ انتهاكاً يومياً. وذكر البيان أمثلة عديدة لأكثر هذه الانتهاكات دموية وقسوة بحق الأطفال خلال العام الحالي، مشيرة إلى أن «العنف والتشرد والظروف الشدوية القاسية للغاية في شمال وشرق سورية في كانون الثاني الماضي أدت إلى مقتل ٣٢ طفلاً على الأقل».

وفي أيسار الماضي، دعت «اليونيسيف» الحكومات إلى استعادة الأطفال من مواطنيها الذين تقطعت بهم السبل في المخيمات ومراكز الاحتجاز في شمال شرق سورية. وأحصت «اليونيسيف» ما يقرب من ٢٨ ألف طفل من أكثر من ٦٠ دولة مختلفة، من بينهم ما يقرب من ٢٠ ألف طفل من العراق، لا يزالون محاصرين. ودعا بيان «اليونيسيف» «جميع الأطراف المتحاربة إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ووضع حد فوري للانتهاكات ضد الأطفال واستهداف البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والبنية التحتية للبيد».

أنباء عن محاولات استهداف نقاط للجيش في درعا

الوطن

ترددت أمس أنباء عن استهداف تعرضت له إحدى نقاط الحراسة التابعة للجيش بمنطقة درعا البلد جنوب البلاد، وإطلاق مسلحين مجهولين النيران على مواطنين في مدينة الصنمين بريف المحافظة.

وذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، والذي يتخذ من لندن مقراً له، أن عبوة ناسفة انفجرت بأحد نقاط الحراسة التابعة للجيش السوري ومواطني في مدينة الجرمك القديم بدرعا البلد في درعا، مما أدى لاستشهاد عنصر وإصابة ثلاثة آخرين بجراح بعضهم في حالة حرجة.

وفي خير آخر ذكر «المرصد»، أن مسلحين مجهولين يستقلون سيارة، أطلقوا النيران على مجموعة مواطنين في مدينة الصنمين بريف درعا، أثناء وجودهم بأحد المحال بادية، ما تسبب بإصابة ٣ مواطنين بجروح متفاوتة.

وبعد استعادة سيطرة الجيش على جنوب البلاد منتصف العام ٢٠١٨، بقيت بعض الخلايا الإرهابية والعصابات المسلحة النائمة، التي تنتشط من حين إلى آخر كلما حقق الجيش المزيد من الانتصار على التنظيمات الإرهابية شمال غرب البلاد.